Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 397-414
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.21

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of money supply (M2) on the gross domestic product in the Iraqi economy for the period (2004-2020)

Muhannad Khamis Abed*, Ahmed Naguib Saleh, Mushtaq Talib Ibrahim
College of Administration and Economics, University of Fallujah

Keywords:
Iraq, money supply, gross domestic product.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 02 May. 2023
Accepted 01 Jun. 2023
Available online 30 Jun. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Muhannad Khamis Abed
College of Administration and Economics, University of Fallujah

Abstract: The research aims to study the development of the money supply (M2) and analyze its impact on the gross domestic product in the Iraqi economy for the period (2004-2020) in addition to building a standard model in order to measure and analyze the relationship between some developments in the money supply and the gross domestic product in the Iraqi economy for the period (2004-2004). The research relied on the descriptive approach and the quantitative approach based on economic measurement through the application of modern standard methods, as the methodology of the Autoregressive Distributed Delay (ARDL) model was used, and the quarterly data for the period (2004-2020) were used. The most important findings of the research is that there is a direct short and long term relationship between the independent variable (money supply) and the dependent variable (Gross Domestic Product). This means that the high rates of money supply led to an increase in the gross domestic product in the Iraqi economy during the period (2004-2020) that is, an increase in the money supply works to increase the gross domestic product during the research period, The research recommended the need to encourage policies that stimulate growth in the gross domestic product, with the aim of achieving economic stability in the Iraqi economy. These will have a tangible role if they are optimally directed to achieve significant tangible effects on the gross domestic product.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 397-414
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.21

أثر عرض النقد (M2) على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

مهند خميس عبد احمد نجيب صالح مشتاق طالب ابراهيم
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة تطور عرض النقد (M2) وتحليل أثره على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) من خلال بناء نموذج معياري من أجل قياس وتحليل العلاقة بين بعض تطورات عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020). اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج الكمي القائم على القياس الاقتصادي من خلال تطبيق الأساليب القياسية الحديثة إذ تم استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL)، وتم استخدام البيانات الربع سنوية للمدة (2004-2020)، أما أهم نتائج البحث التي توصل إليها هي وجود علاقة مباشرة قصيرة وطويلة الأمد بين المتغير المستقل (عرض النقد) والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي). وهذا يعني أن ارتفاع معدلات عرض النقد أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال المدة(2004-2020) وتظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير طردي إذ يمارس مؤشر عرض النقد تأثير طردي قوي على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي في الاجل الطويل للمدة (2004-2020) أي أن زيادة عرض النقود تعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث، وأوصى البحث بضرورة تشجيع السياسات التي تحفز النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، لذلك ومن الضروري تفعيل قانون الاستثمار في العراق وتقديم الحوافز لهذا القانون وكذلك التسهيلات المالية والمصرفية لتفعيل الاستثمار في قطاعات البنوك والتأمين والعقارات وبالتالي تحسين دور السياسة النقدية بحيث يكون لهذه دور ملموس إذا يتم توجيهها على النحو الأمثل لتحقيق آثر معنوي ملموس في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: العراق، عرض النقد، الناتج المحلي الاجمالي.

المقدمة

إن دور عرض النقد في النشاط الاقتصادي يكمن في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والاسمية والتي تعد من القضايا الاقتصادية الخلافية إذ يدور الجدل حول مدى تأثير عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وعلى المستوى الأعم للأسعار من جهة أخرى وقد توسع الجدل بعد نشر كتاب النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود لكينز في عام 1936 إذ يمكن القول إن التقليديين والكينزيين يختلفون جذريًا في نظرتهم لعلاقات الاقتصاد الكلي إذ تركز النظرية الكينزية على محددات الطلب الكلي ودور الإنفاق الحكومي يعتبر مهم وأساسي في تقليص الفجوة بين إجمالي العرض والطلب، إذ تعتمد فعالية السياسة المالية على وظيفة الاستهلاك وحجم المضاعف في حين أن دور النقود محدود للغاية في إعادة التوازن في ضوء فكرة كينز عند وجود فخ للسيولة وإمكانية عدم مرونة الاستثمار مع سعر الفائدة، لكن الكينزيين يعتقدون أن التغييرات الإيجابية في الدخل القومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود لغرض المعاملات، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد، أي أن اتجاه السببية يأتي من الدخل إلى عرض النقد دون أي تأثير سلبي لعرض النقد

على الدخل ويعتقد علماء النقد أن التغيرات في كمية المال تؤدي إلى تغييرات متوقعة في الدخل النقدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في وظيفة الطلب على النقود، والتي يعتقد فريدمان أنها الوظيفة الأكثر استقرارًا من بين الوظائف النقدية على مستوى الاقتصاد الكلي.

مشكلة البحث: إن مشكلة البحث تدور حول المسار الذي يتخذه عرض النقد في الاقتصاد العراقي ومدى تأثيره على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في بيان أثر عرض النقد (M2) على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث والدور الذي مارسه عرض النقد في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي.

هداف البحث: يهدف البحث إلى قياس وتحليل تطور عرض النقد(m2) وبيان مدى انعكاسه على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

فرضية البحث: انطلاقاً من مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية: أن العلاقة بين معدل عرض النقد (M2) والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي هي علاقة طردية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

منهج البحث: بهدف الوصول إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البحث فقد تم استخدام أدوات التحليل الكمي لقياس العلاقة بين عرض النقد (m2) والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية: (2004-2020) البيانات الربع سنوية لمؤشرات عرض النقد (m2) والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث: قسمَ البحث على محورين إذ تضمن المحور الأول: مفهوم عرض النقد فضلاً عن الناتج المحلي الاجمالي، أما المحور الثاني فقد اختص بنتائج تحليل أثر العلاقة بين عرض النقد (m2) والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004_2020)، واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات

الدراسات السابقة: تعد الدراسات السابقة مرجعا رئيسيا للدراسات والبحوث الحالية، خاصة وإن هناك العديد من البحوث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع العلاقة بين عرض النقد (m2) وانعكاسه على الناتج المحلي الاجمالي، ولكن تركيزنا في هذا البحث سوف يكون على مدى قدرة التغيرات في عرض النقد (m2) على التأثير على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، ونذكر من أهم هذه الدراسات السابقة ما يأتي:

1. **دراسة (شاكر، حمدية، 2001) بعنوان:** (العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في العراق للفترة (1970-1995) والتي تناولت أثر كل من الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق الحكومي والعكس بالعكس باستخدام البيانات سنويا عن المدة (1970-1995). واختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات كان أهمها وجود علاقة شاملة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي. باستخدام قوانين فاجنر وجرانجر للسببية، وكانت السمة الغالبة للاقتصاد العراقي هي هيمنة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن هناك العديد من الاختلالات الهيكلية التي لا تزال تميزه عن بقية الاقتصادات. وبالرغم من أن قطاع النفط الخام لا يزال هو القطاع

المهيمن على الاقتصاد العراقي حتى بعد رفع الحصار على المدى القصير، والذي يبدو أن هيكل الإنتاج سيظهر مشوهاً على المدى القصير أيضًا بسبب الظروف والتأثيرات. من الحصار الاقتصادي والارتفاع الكبير في الأسعار.

2. **دراسة (حسين عمار، 2017):** بعنوان (قياس العلاقة بين سعر الفائدة وعرض النقد في الاقتصاد العراقي)، يهدف البحث إلى بيان مدى قوة وسلامة هذه العلاقة ومدى مطابقتها للمنطق النظرية الاقتصادية بالاعتماد على النتائج المستخرجة باستخدام البرامج الاحصائية وقد ظهرت النتائج بأن سعر الفائدة لم يؤثر بشكل كبير في على عرض النقد في الاقتصاد العراقي بل كانت علاقته ببعض المتغيرات تكاد معدومة وبهذا فأنها تكون مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية وقد يعود هذا إلى وجود ضعف في تفعيل هذه الاداة من قبل السلطة النقدية في العراق وكذلك بسب الظروف والتقلبات والازمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث

الاضافة العلمية للبحث: أما دراستنا الحالية فهي امتداد لدراسات وأبحاث سابقة، ولكنها تختلف عن تلك الدراسات من حيث اننا اخذنا أحد متغيرات السياسة النقدية والمتمثل بعرض النقد ومتغير من متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثل بالناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي والذي يعد أحد شرايين الاقتصاد الكلي فضلا عن المدة الزمنية التي اخذناها في الدراسة (2004-2020).

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لعرض النقد (m2) والناتج المحلي الاجمالي

اولاً. الإطار النظري والمفاهيمي لعرض النقد (m2):

1. **مفهوم عرض النقد (m2) وأهم أنواعه**: النقود كوسيلة أو وسيلة للتبادل أو كمقياس للقيمة، تحتفظ المجتمعات الآن بأحجام معينة لما يسمى عرض النقود، أي مقدار أو حجم الأموال التي تتعامل معها في الاقتصاد. يأتي مصدر الخلاف من الاختلاف في تطوير النظامين النقدي والمصرفي، بحيث يعكس مبلغ المال متغير مخزون يمكن قياسه خلال فترة زمنية محددة، يشبه ذلك في الثروة والمدخرات ومخزون الخام. مواد، (الجنابي، 2007: 17) يتم تعريف المعروض النقدي على أنه إجمالي القوة الشرائية للأفراد أو المؤسسات المختلفة خلال فترة زمنية معينة، (العنزي، 2004: 24) يتم تعريفه أيضًا على أنه متوسط المبلغ المالي المتاح للمجتمع في فترة زمنية معينة، وبالتالي يشمل مزيجًا من العناصر التي تؤدي وظائف نقدية وتمثل إجمالي وسائل الدفع الأساسية، (عوض، 2012: 43):
توجد أنواع عدة لعرض النقد (M2) يمكن اجمالها بالآتي:

أ. **عرض النقد بالمعنى الضيق**: يشير إلى إجمالي وسائل الدفع التي تتداول لتسوية المعاملات المالية في بلد معين خلال مدة زمنية معينة، (العبيدي، 2002: 66)، يُطلق على هذا الحجم من المال نقود العمليات الجارية، وفي الاقتصاد يُطلق عليه عرض النقود (M1). يشمل هذا التعريف العملات المعدنية والورقية التي يتم تداولها من قبل الأفراد في معاملاتهم اليومية أي النقود التي تتداول والتي يرمز لها بالرمز (CR) فضلا عن مقدار الأموال المحفوظة لدى البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت والتي يرمز لها بالرمز (DD) لذلك يتم التعبير عن معادلة عرض النقود (M1) على النحو الآتي: (الوزني، 2004: 284)

$$M_1 = DD + CR \quad \cdots \quad (1)$$

ب. **عرض النقد بالمعنى الواسع**: بعد هذا المفهوم أوسع من المفهوم الأول للنقود وتعتمده المؤسسات النقدية والمالية مثل صندوق النقد الدولي **(عبد القادر،2011: 39)** ويتم تضمينه في إطار هذا

التعريف او هذا الحجم من الأموال من المعادلة (1) بالإضافة إلى الودائع او الحسابات والمشار إليها بالرمز (TD) فضلا عن حسابات التوفير في المصارف والمشار اليها بالرمز (S)، ويتم التعبير عن معادلة عرض النقد بأوسع معانيها كما يأتي (الوزني، 2004: 13):

$$M_2 = M_1 + TD + S \quad \cdots \quad (2)$$

ج. **عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3):** يعطي هذا المفهوم معنى أشمل لعرض النقود، يستخدم هذا المفهوم في الدول المتقدمة وذلك بسبب التطور الكبير الذي يشهده المجال المالي والنقدي لذلك تطورت الأسواق المالية وتوسعت وبشكل كبير ولقد ابتكرت أنواعًا متنوعه وجديدة من المشتقات المالية لذلك تمت إضافة أنواع الودائع طويلة الأجل ضمن المكونات عرض النقود بالمعنى الأوسع، ويتم إيداع هذه الودائع لدى مؤسسات مالية وسيطة بخلاف البنوك التجارية التي تزيد مدتها عن عامين مثل بنوك الادخار والائتمان،(يحيى، 2001: 41): يتم التعبير عن المعروض النقدي بالمعنى الأوسع، M3 على النحو الآتي (رفاه، 2020: 193):

$$M_3 = M_2 + QD \quad \cdots \quad (3)$$

أذ إن:

QD: تمثل الودائع الأخرى شبه النقدية من العملات الأجنبية فضلا عن ودائع مقابل اعتمادات مستنديه وودائع مقابل ضمانات: (العنزي، 2004: 10)

من الجدير بالذكر أن استخدام عرض النقود بالمعنى الواسع M2 وبالمعنى الأوسع M3 ليس كذلك إنها مناسبة في البلدان النامية بسبب تخلف الاسواق النقدية والمالية فضلا عن تخلف الوعي الادخاري والعادات المصرفية بين الأفراد، على عكس البلدان المتقدمة التي يستخدم فيها عرض النقود بشكل شائع بالمعنى الواسع M2 وبمعنى الأوسع M3 (الغالبي، 2002: 11).

2. **العوامل المؤثرة في عرض النقد:** توجد العديد من العوامل التي تؤثر على عرض النقد نذكر منها الآتي:

أ. الحجم المتاح لاستخدام النقود الأساسية المعدة كعملة متداولة أو كاحتياطات نقدية لدى الجهاز المصرفي فضلا عن المبالغ النقدية الصادرة عن الحكومة أو السلطة النقدية المركزية لدى البلد، والسياسة لدى البنوك المركزية فيما يتعلق بتوفير التكلفة وكمية الذهب المتاح، (السيد علي، 1970: 91)

ب. عادات الجمهور فيما يريد الاحتفاظ به كأموال عادية، أي كعملة متداولة أو إيداع نقود.

ج. نسب الاحتياطي النقدي التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها لتغطية الودائع العامة ومواجهة السحوبات النقدية عليها، وبالتالي تأمين سيولة النظام المصرفي. (الربيعي، 2009: 91)، تعكس اجزاء عرض النقود صور حقيقية لمدى ازدهار النظام لدى المصارف والوعي المصرفي لدى الافراد ومدى تطور وازدهار الأسواق النقدية والمالية في دولة معينة وفي وقت معين، (يحيى، 2001: 6)

د. مقدار الطاب على الائتمان: ان قدرة المصارف التجارية تزداد على منح الائتمان مع زيادة نسبة الودائع تحت الطلب مقارنة بنسبة العملة المتداولة، بسبب نسبة المعروض النقدي إلى القاعدة. (سلمان، 2009: 221)

ثانياً. مفهوم الناتج المحلي الاجمالي وأبرز العوامل التي تؤثر عليه: يتم تمثيل الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محليًا خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون

سنة. وبناءً على ذلك، يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بالأنشطة الاقتصادية الإنتاجية التي تتم داخل حدود الدولة، ويعد من المؤشرات المهمة والأساسية التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للبلاد (حسين وعفاف، 2004: 106) أو يتم تعريفها على أنها مجموع المخرجات مطروحًا منها الاستهلاك الوسيط وزائدًا (صافي الضرائب غير المباشرة) على السلع غير المذكورة في قيمة المنتجات، أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي فيتم الحصول عليه بقسمة مقدار الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية أو الثابتة على مجموع السكان، وإن أهمية مؤشر متوسط نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي تكمن في المقارنة بين دولة وأخرى، حيث إن الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد يعني أن الاقتصاد يتجه نحو النمو الاقتصادي (عبد، 2021: 37).

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على مجموع الناتج المحلي الاجمالي يمكن اجمال أهمها بالآتي (علي ومثنى، 2022: 457):

أ. **تفضيل الترفيه**: نظرًا للتقدم التكنولوجي زاد متوسط الانتاجية للموارد الاقتصادية بالنسبة للأيدي العاملة في أغلب البلدان المتقدمة وهذا يتيح للعمال مزيد من أوقات الفراغ والتي تتيح لهم مزيد من الرفاهية فضلا عن أن الأنشطة التي يقومون بها تعزز من رفاهيتهم ولكن ساعات الفراغ الاضافية لا يتم تسعيرها في السوق وبهذا فأنها لا تنعكس على مجموع الناتج المحلي الاجمالي في البلد.

ب. **الانشطة غير المسوقة:** لا يتم شراء وبيع بعض الأنشطة الهامة في الاقتصاد في الأسواق كالأنشطة الاقتصادية غير السوقية وعليه فانه تم شطبها من مجموع الناتج المحلي الاجمالي في البلد كخدمات التدبير المنزلية والتي لا تدفع عليها أجور والخدمات التطوعية للمنظمات غير الحكومية فضلا عن تقديم خدمات تعليمية مجانية للأطفال المحتاجين في البلد، وعلى الرغم من أن هذه الخدمات غير مدفوعة الاجور وانها غير مسعرة ولكن تزيد من رفاهية , وان السبب وراء حذفها من مجموع الناتج المحلي الاجمالي هو لأنها صعبة في التقدير بالنسبة لقيمتها في السوق.

ج. **الاقتصاد الخفي**: توجد العديد من الانشطة الاقتصادية والتي تكون بشكل غير شرعي والتي يطلق عليها اسم الاقتصاد الخفي وتضم الانشطة المشروعة وغير المشروعة، وإنها لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الاجمالي مثل: (عبدالله وسيف، 2021: 485)، كالتمريض الخاص وتنظيف المنازل فضلا عن رعاية الأطفال وعليه يمكن دفع أجور عمال نظافة المنازل بشكل نقدي من دون أن يلاحظ أي شخص هذه المعاملات من دون فرض ضرائب فضلا عن أن هذه الأنشطة لها تأثير على مستوى الرفاهية أما عن طريق الزيادة أو النقصان.

د. **جودة البيئة ونضوب الموارد:** أثر توسع القاعدة الصناعية للبلدان المتطورة على جودة البيئة بشكل أو بأخر في هذه البلدان مثل الانخفاض في جودة الماء والهواء وزيادة التلوث في البيئة الذي يتسبب في انخفاض الجودة في الحياة والسبب في عدم القدرة على الشراء أو البيع في جودة الماء والهواء في السوق فان الناتج المحلي الاجمالي والذي لا ينعكس على الجوانب السلبية للنمو الاقتصادي حيث يصعب دمج عوامل محددة مثل جودة الهواء واستنفاد الموارد الاقتصادية في مقياس الناتج المحلي الاجمالي في البلد.

ه. **الفقر وعدم المساواة الاقتصادية:** إن الناتج المحلي الاجمالي يقيس الكمية والجودة الكلية للخدمات والسلع المباعة والمنتجة على مستوى الاقتصاد الكلي ولكن لا ينقل أي معلومات عمن يتمتع بهذه الخدمات والسلع لأن الرضا الاقتصادي للأفراد لا يعتمد على وضعهم الاقتصادي فقط ولكن بمقارنته مع الآخرين بما لديهم من ملبس ومأكل فضلا عن.

و. **جودة الحياة:** هناك العديد من المحددات والعوامل التي قد تجعل من بعض البلدان تحتل مكانا يجذب للعيش مما قد ينعكس بصورة ايجابية على الناتج المحلي الجمالي مثل: المجموعات المتنوعة من الخدمات الطبية المقدمة والتي تتمتع بانها عالية الجودة.

ثالثاً. العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي:(عبد وخليل، 2022: 319): إن مجمل العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي تكمن في أن زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم يزداد الاستهلاك ويزداد الاستثمار، وهذا يؤدي إلى استثمار رؤوس الأموال المحلية والعالمية، وبالتالي يزداد الناتج المحلي الاجمالي وعندما لا يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، تؤدي الزيادة في المعروض النقدي إلى زيادة الاستثمارات في الدولة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الدخل بين الأفراد. وهو ما ينعكس في الاستهلاك مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم زيادة الاستثمارات مرة أخرى، وبالتالي ستزداد الإيرادات وتتحمل الدولة التزاماتها المالية، الأمر الذي سينعكس بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي للبلد وبالتالي فأن مجمل العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي هي علاقة طردية وفق منطق النظرية الاقتصادية.

المحور الثاني: نتائج تحليل أثر العلاقة بين عرض النقد (m2) والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

اولاً. توصيف وصياغة الأنموذج القياسي المستخدم في البحث: يعتبر الأنموذج القياسي الإطار العام الذي يظم جميع المفاهيم والأسس النظرية التي تستند إلى واقع العلاقة بين متغيرات قيد البحث، والتي يتم اختيارها وفق النظرية الاقتصادية التي توضح العلاقات المتوقعة بين متغيرات الأنموذج الكمي، وتعد أول خطوة من أجل دراسة أي نموذج قياسي هو جمع المعلومات وتحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة التي يجب أن يتضمنها الأنموذج، حيث يستند وصف الأنموذج القياسي على محتوى رياضي يصاغ فيه العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة على شكل نماذج قياسية يمكن بواسطتها اختبار بيانات المتغيرات قيد البحث لقياس معلماتها من أجل التحليل والتفسير وعرض نتائجها على أنها مشاكل اقتصادية في إطار قياسي.

ثانياً. المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث: تضمن البحث متغير مستقل ومتغير تابع التي تم تناولها في البحث بواسطة الجانب النظري بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية من طروحات المدارس الفكرية والدراسات التجريبية الاقتصادية, ومن أجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، تم تحديد المتغير المستقل عرض النقد (m2) في الاقتصاد العراقي والتابع الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي والجدول رقم (1) يوضح المتغيرات والبيانات المستخدمة في الأنموذج القياسي المقدر، وتضمن البحث متغير مستقل ومتغير تابع التي تم تناولها في البحث بواسطة الجانب النظري بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية من طروحات المدارس الفكرية والدراسات التجريبية الاقتصادية, ومن أجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، تم تحديد المتغير المستقل عرض النقد (M2) في الاقتصاد العراقي والتابع الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)

ثالثاً. توصيف وصياغة الأنموذج القياسي المستخدم في البحث: إن مرحلة توصيف الانموذج القياسي تعد من المراحل الأساسية في تشكيل الانموذج الاقتصادي وهي مرحلة صعبة ومهمة تتطلب تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يحتويها الانموذج, وهنا يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في وصف العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين, فضلا عن الاعتماد على الانموذج القياسي في تقدير

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 397-414
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.21

الأثر بين تلك المتغيرين، إذ إن النظرية الاقتصادية تهتم بتوضيح الالية لتلك العلاقة بين المتغيرين لكن يبقى جانب قياس حجم الأثر والتأثير بين هذه العلاقة للمتغيرين هو من اختصاص الانموذج القياسي للوصول إلى نتائج منطقية ودقيقة, وسيتم استخدام الانموذج القياسي (ARDL) والذي يتلاءم مع طبيعة البيانات وحجم العينة المراد دراستها ولا سيما توفر كافة الشروط اللازمة لتطبيق هذا الانموذج.

رابعاً. المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث: الجدول رقم (1) يوضح المتغيرات والبيانات المستخدمة في الأنموذج القياسي المقدر.

الجدول (1): توصيف متغيرات وبيانات البحث المستخدمة في الجانب القياسي

السنوات	اسم المتغيرات	الرمز	المتغير	التوصيف	اسم المتغيرات	الرمز	المتغير	التوصيف
	عرض النقود	M2	X1	مستقل	الناتج المحلي الاجمالي	GDP	Y	تابع
2004	12254000				53235358			
2005	14684000				73533598			
2006	21080000				95587954			
2007	26956076				111455813			
2008	34919675				157026061			
2009	45437918				130643200			
2010	60386086				162064566			
2011	72177951				217327107			
2012	75466360				254225491			
2013	87679504				273587529			
2014	90727801				266332655			
2015	82595493				194680972			
2016	88081993				196924142			
2017	89441338				221665709			
2018	92105401				254870184			
2019	103104122				262917150			
2020	119906163				198774325			

المصدر:

- النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2020)
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة

وبناء على الإطار النظري للدراسة فانه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Yi = a + b1X1 + ui \quad \text{..... (1)}$$

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 397-414
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.21

إذ إن:

Y: يمثل رمز الناتج المحلي الاجمالي التابع، أما (X1): فهي ترمز إلى عرض النقد المستقل، وتمتد فترة البحث من (2004-2020) وهي مدة قليلة لا تكفي لأجراء طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية، اذ يوفر برنامج (Eviews12) امكانية تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية.

خامساً. نتائج اختبارات جذر الوحدة للسكون لمتغيرات البحث:

ولأجل التعرف على بمدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث قيد الدراسة، تم استخدام اختبارات جذر الوحدة بوصفها الخطوة الأولى في التحليل من أجل تفادي الوقوع في أخطاء التقدير، ومن أهمها اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP)، وتعتمد هذه الاختبارات على فرضيتن والتي يتم بوسطتها تحديد وجود أو عدم وجود جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، فاذا كانت القيمة الاحتمالية (Prob > 0.05) يتم قبول فرضية العدم (H_0:B =1) التي تنص على أن السلسلة الزمنية غير ساكنة (غير مستقرة) لوجود جذر الوحدة، ويتم قبول الفرضية البديلة (H_1:B <**1**)، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية للسلسلة الزمنية (Prob < 0.05) والتي تنص على سكون (استقرار) السلسلة الزمنية وعدم وجود جذر الوحدة.

أ. **اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF):** يوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبار ديكي فوللر (ADF) لمتغيرات البحث قيد الدراسة، ويتبين أن القيمة الاحتمالية (Prob) المحتسبة من مخرجات البرنامج القياسي (EViews12) كانت أكبر من (0.05) عند المستوى الأصلي I(0)، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية غير ساكنة (غير مستقرة) وتعاني من جذر الوحدة في الحالات الثلاث مع الحد الثابت والحد الثابت والاتجاه وبدونهما لمتغيرات البحث، وهنا نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة، ولمعالجة هذه المشكلة تم اجراء اختبار جذر الوحدة للفروق الأولى لبيانات السلاسل الزمنية وكانت القيم الاحتمالية (Prob) ايضاً أكبر من (0.05) وهنا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث غير ساكنة وتعاني من جذر الوحدة ونلاحظ إن في اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث غير مستقرة في الفرق الأصلي I(0) والفرق الاول I(1) وسوف نقوم بالاختبار الثاني اختبار فيلبس بيرون (PP).

الجدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
At Level			
		LM2	**LGDP**
With Constant	**t-Statistic**	-2.1377	-1.9249
	Prob.	0.2312	0.3190
		n0	n0
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-1.1187	-0.6652
	Prob.	0.9163	0.9711
		n0	n0
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	1.0202	-0.2468
	Prob.	0.9174	0.5933
		n0	n0

At First Difference			
		d(LM2)	d(LGDP)
With Constant	**t-Statistic**	-2.3035	-1.3782
	Prob.	0.1743	0.5873
		n0	n0
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-3.2430	-2.2906
	Prob.	0.0873	0.4325
		*	n0
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	-1.8270	-1.6983
	Prob.	0.4123	0.0845
		n0	*
Notes: a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

ب. اختبار فيلبس بيرون (PP): يُلاحظ من الجدول رقم (3) ان نتائج اختبار (PP) تختلف كثيراً في الفرق الأول I(1) عن نتائج اختبار (ADF)، حيث أن بيانات السلاسل الزمنية كانت غير ساكنة عند المستوى الأصلي I(0) للمتغيرين سواء بوجود الحد الثابت والحد الثابت والاتجاه أو بدونهما، لذا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة وإن السلاسل الزمنية غير ساكنة (غير مستقرة)، وبعد أخذ الفرق الأول للمتغيرين أصبحت ساكنة وتخلو من جذر الوحدة وذلك لان القيم الاحتمالية أصبحت (Prob< 0.05)، لذا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة وإن السلاسل الزمنية ساكنة (مستقرة) ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1) في حالة بدون قاطع واتجاه، وهنا يجب أن نبين أن في حالة تضارب النتائج بين الاختبارين (ADF) و (PP) من الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار فيلبس بيرون (PP) لأنها ذات قدرات اختبارية دقيقة وعالية وخاصةً عندما يكون حجم العينة صغيراً، وعليه يمكن إكمال باقي خطوات التحليل للبيانات وتطبيق اختبار التكامل المشترك.

الجدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار فيلبس بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
	At Level		
		LGDP	**LM2**
With Constant	**t-Statistic**	-3.1285	-2.1871
	Prob.	0.0292	0.2129
		**	n0
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-1.0652	-0.9560
	Prob.	0.9269	0.9425
		n0	n0
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	1.2183	2.0262
	Prob.	0.9416	0.9892
		n0	n0

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 397-414
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.21

At First Difference			
		d(LGDP)	d(LM2)
With Constant	**t-Statistic**	-2.6518	-3.2207
	Prob.	0.0880	0.0233
		*	**
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-3.5749	-3.5772
	Prob.	0.0398	0.0400
		**	**
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	-2.7439	-2.7897
	Prob.	0.0068	0.0060
		***	***

Notes:
a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

سادساً. التحليل البياني لمتغيرات البحث: يعد تحليل السلاسل الزمنية مهماً للتأكد من سكونها قبل اجراء أي اختبار قياسي، والشكل رقم (1) يوضح منحنيات السلاسل الزمنية عند المستوى الأصلي I(0) لمتغيرات البحث، إذ يمثل المحور الافقي السنوات وهي المدة من (2004-2020) بينما المحور العمودي يمثل القيم اللوغاريتمية للمتغيرات، ويلاحظ أن جميع مشاهدات المتغيرات تعاني من عدم السكون عند المستوى الأصلي نتيجة وجود اتجاه عام وحد ثابت للسلاسل الزمنية، ويُلاحظ إن هناك تذبذبات كبيرة في مشاهدات العينة وعليه سيتم أخذ الفروق الأولى لسكون السلاسل الزمنية.

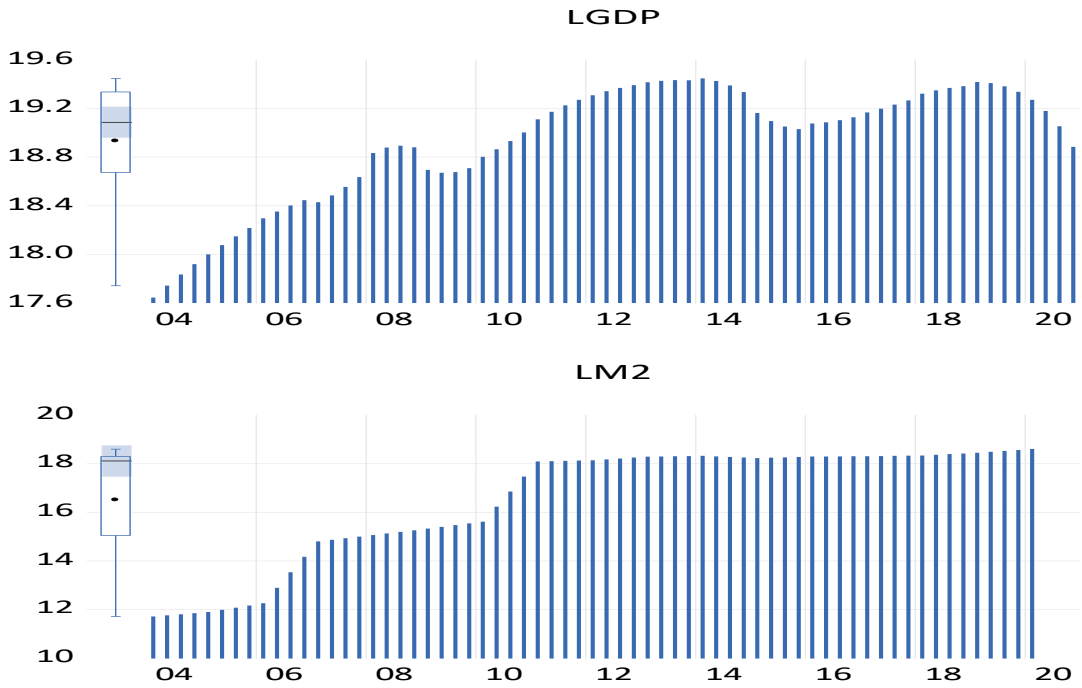

الشكل (1): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث عند المستوى الأصلي.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.21

ومن الشكل رقم (2) يُلاحظ ان بيانات السلاسل الزمنية أصبحت ساكنة وذلك بعد أخذ الفرق الأول (First Difference) لمتغيرات البحث.

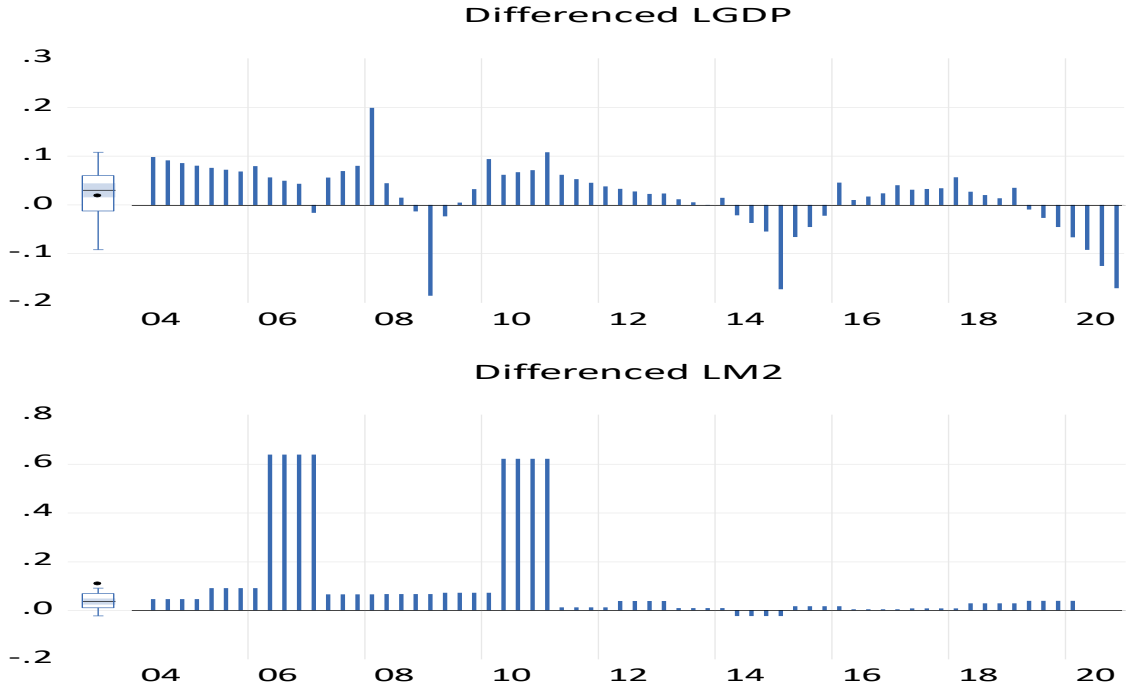

الشكل (2): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث عند الفرق الاول

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

يتبن لنا من الجدول رقم (3) وكذلك الاشكال البيانية رقم (2) لنتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات محل البحث، أن المتغير المستقل والتابع اصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول حسب اختبار فيلبيس بيرون (pp)، ولذلك يفضل استخدام اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) بسبب أن المتغيرات استقرت عند الفرق الأول إلى جانب أن عدد المشاهدات قليل.

1. التقدير الاولي لنموذج (ARDL): يبين الجدول رقم (4) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

الجدول (4): التقدير الاولي لنموذج (ARDL) العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2020)

Dependent Variable: LGDP				
Method: ARDL				
Date: 04/03/23 Time: 15:29				
Selected Model: ARDL (3, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	1.307098	0.130823	9.991382	0.0000
LGDP(-2)	-0.283834	0.212985	-1.332646	0.1880
LGDP(-3)	-0.190829	0.121213	-1.574330	0.1209
LM2	0.029441	0.008973	3.281038	0.0018
C	2.690105	0.671027	4.008937	0.0002

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.21

R-squared	0.991120	Mean dependent var	18.98616
Adjusted R-squared	0.990497	S.D. dependent var	0.422206
S.E. of regression	0.041158	Akaike info criterion	-3.465565
Sum squared resid	0.096559	Schwarz criterion	-3.294022
Log likelihood	112.4325	Hannan-Quinn criter.	-3.398213
Durbin-Watson stat		2.027878	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

نلاحظ من الجدول رقم (4) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، حيث يتبين من الجدول أن معامل التحديد (R^2) بلغَ (0.99) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المدروس، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (99%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين أن النسبة الباقية والبالغة (1%)، تمثل تأثير متغيرات أخرى لم يدخل ضمن النموذج، وتشير قيمة (D.W) عدم وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة، وتظهر نتائج الجدول رقم (4)، والشكل رقم (3) أن نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) الملائم هو(3.0) لقياس العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

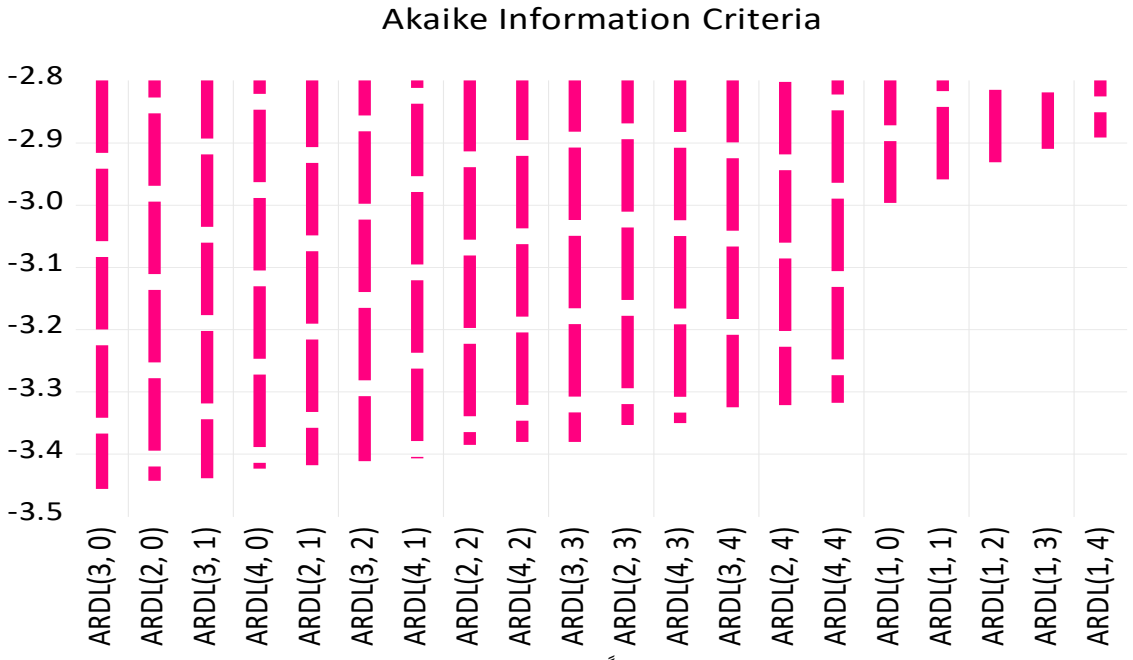

الشكل (3): نتائج اختبار وفقاً لمعيار (AIC) لتحديد افضل نموذج

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

2. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test): ولأجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، فلا بد من اجراء اختبار الحدود (التكامل المشترك) من خلال الجدول الآتي:

الجدول (5): اختبار نتائج اختبارات الحدود بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.143779	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

يستدل من الجدول رقم (5) أن قيمة إحصاءه (F) المحتسبة (F-statistic) بلغت (6.143779) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (1%)، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأنموذج المستخدم خلال مدة البحث، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع الأمر الذي يستلزم تقدير الاستجابة للآجلين القصير والطويل.

3. نتائج تقدير العلاقة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ: بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وبالتالي يجب تقدير معلمات الأجل الطويل ومعامل تصحيح الخطأ وبالاعتماد على البرنامج القياسي (Eviews12)، والجدول رقم (6) يوضح تلك النتائج التي تأكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ويؤكد ذلك معامل متجه تصحيح الخطأ CointEq(-1) لهذا النموذج البالغ(-0.16) وأن القيمة الاحتمالية (Prob) المصاحبة له هي (0.0003)، وهذا الأمر يحقق الشرطين الأساسين في هذا المعامل وهما قيمته السالبة ومعنويته الاحصائية.

الجدول (6): نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LGDP)				
Selected Model: ARDL (3, 0)				
Sample: 2004Q1 2020Q4				
Included observations: 62				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	2.690105	0.671027	4.008937	0.0002
CointEq(-1)	-0.167564	0.042894	-3.906494	0.0003
LM2	0.029441	0.008973	3.281038	0.0018
D(LGDP(-1))	0.474662	0.118638	4.000943	0.0002
D(LGDP(-2))	0.190829	0.121213	1.574330	0.1209
Long Run Coefficients				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	0.175701	0.017018	10.32462	0.0000
C	16.05419	0.297865	53.89748	0.0000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

يوضح الجدول (6) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل وفق نموذج (ARDL) بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) وكما يأتي:

أ. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) ويؤكد ذلك معامل متجه تصحيح الخطأ CointEq(-1) لهذا النموذج البالغ(0.16-) وأن القيمة الاحتمالية (Prob) المصاحبة له هي (0.0003)، وهذا الأمر يحقق الشرطين الأساسين في هذا المعامل وهما قيمته السالبة ومعنويته الاحصائية، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (1%)، إذ تشير المعلمة العودة إلى التوزان خلال (0.16-) من الزمن.

ب.تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير طردي إذ تمارس عرض النقود تأثير طردي قوي على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) أي إن زيادة عرض النقود تعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث، ويعزى سبب ذلك إلى أن زيادة عرض النقد في الاقتصاد العراقي يعني إن البنك المركزي يعمل على سياسة نقدية توسعية من خلال استخدام أدواته (اعادة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوح، نسبة الاحتياطي القانوني) وهذا بذوره يؤدي إلى زيادة الائتمان لدى المصارف التجارية وهذا يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة الاستثمار لأن الكفاية الحدية لرئيس المال تصبح أكبر من سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الانتاج وزيادة الاستخدام وزيادة الطلب وهذا بدوره كله يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي.

4. نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين: يظهر الجدول رقم (7) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) وكما يأتي:

الجدول (7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.706291	Prob. F(2,55)	0.0757
Obs*R-squared	5.554805	Prob. Chi-Square (2)	0.0622
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.965820	Prob. F(4,57)	0.4334
Obs*R-squared	3.935433	Prob. Chi-Square (4)	0.4148

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

كما يظهر من الجدول رقم (7) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة العدم.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: خلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها الآتي:

1. خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة العدم.
2. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) ويؤكد ذلك معامل متجه تصحيح الخطأ CointEq(-1) لهذا النموذج البالغ(-0.16) وأن القيمة الاحتمالية (Prob) المصاحبة له هي (0030.0)، وهذا الأمر يحقق الشرطين الأساسين في هذا المعامل وهما قيمته السالبة ومعنويته الاحصائية، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (1%)، إذ تشير المعلمة العودة إلى التوزان خلال (16-0.) من الزمن.
3. يمارس عرض النقود تأثير طردي قوي على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) أي إن زيادة عرض النقود تعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث، ويعزى سبب ذلك إلى أن زيادة عرض النقد في الاقتصاد العراقي يعني إن البنك المركزي وعبر ادواته النقدية يعمل على سياسة نقدية توسعية من خلال استخدام ادواته (اعادة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوح، نسبة الاحتياطي القانوني) وهذا بذوره يؤدي إلى زيادة الائتمان لدى المصارف التجارية وهذا يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة الاستثمار لأن الكفاية الحدية لرئيس المال تصبح أكبر من سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الانتاج وزيادة الاستخدام وزيادة الطلب وهذا بدوره كله يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي.

ثانياً. التوصيات: خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها الآتي:

1. من الضروري تفعيل قانون الاستثمار في العراق وتقديم الحوافز في هذا القانون وكذلك التسهيلات المالية والمصرفية لتفعيل الاستثمار في قطاعات البنوك والتأمين والعقارات وبالتالي تحسين دور السياسة النقدية بحيث يكون لهذه دور ملموس إذا تم توجيهها على النحو الأمثل لتحقيق آثار معنوية ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي.
2. من الأمور التي تتطلب الاهتمام من قبل الحكومات هو ضرورة الاهتمام بتنويع هياكلها الاقتصادية لتلافي آثار الصدمات التي تتعرض لها البلاد، سواء نتيجة اعتمادها على مصدر واحد مثل النفط للحصول على عائداتها من العملات الأجنبية، أو لأنها تتأثر بالمشاكل الاقتصادية. والسياسة العالمية، التي يكون تأثيرها أكثر حدة في الاقتصادات البلدان أحادية الجانب.
3. العمل على ايجاد سياسة لتنويع الهيكل الاقتصادي في العراق للتخفيف من تأثير الصدمات النفطية المحتملة على الميزان التجاري، وبالتالي التأثير على حجم المعروض النقدي في العراق الذي بدوره يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المصادر

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، أعداد مختلفة.
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

3. الجنابي، هيل عجمي جميل، (2007)، عرض النقد في عُمان والعوامل المؤثرة فيه للفترة (1974-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 2، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، عُمان.
4. الربيعي، فلاح خلف، (2009)، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، بحث منشور على الموقع http://dc112.4shared.com/doc/dj1ISaMk/preview.html
5. رفاه، عدنان نجم، (2020)، أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (1980-2017)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, 2020, المجلد 16, العدد 49 part 2, الصفحات 189-207
6. سلمان، عبدالله، (2009)، الضرورات والركائز الأساسية للانتقال من النمو المخطط الى النمو التلقائي (العراق حالة دراسية)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
7. السيد علي، عبد المنعم، (1970)، دراسات في النقود والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد.
8. عبد، مهند خميس وسعدون عدنان خليل، (2022)، فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وانعكاسها على عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد الثالث، العدد (6)، جامعة الفلوجة، العراق
9. عبد القادر، مراد، (2011)، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
10. عبدالله محمد رشيد الرملي، م.م. سيف علي يحيى حسن، 2021، قياس أثر الانفاق الحكومي في عرض النقد في العراق للمدة (1990-2019)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17, العدد 56.
11. العبيدي، نهاد عبد الكريم، (2002)، العلاقة الدالية بين عرض النقد والإنفاق الحكومي للاقتصاد الأردني للمدة (1975-1995)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد9، عدد 30، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
12. علي دحام محمد، ومثنى معيوف محمود، أثر عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2005- 2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2022، المجلد 18, العدد 60 part 3, الصفحات 455-468
13. العنزي، فرج بن ناوي بن نجيب، (2004)، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
14. عوض، عزمي وصفي، (2012)، تقديرات عرض النقد في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 1، طولكرم، فلسطين.
15. الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن، (2002)، سعر الصرف – العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

16. الهاشمي، نضال شاكر والجبوري، غفران حاتم، (2002)، تشخيص أثر الحصار الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 5 جامعة بغداد.
17. الوزني، خالد واصف والرفاعي، احمد حسين، (2004)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
18. يحيى، وداد يونس، (2001)، النظرية النقدية (النظريات، المؤسسات، السياسات)، الجامعة المستنصرية، بغداد.